تضم حوالي نصف المؤسسات الحرفية والصناعية الصغيرة القائمة في البلاد.

ثم ان قوة العمل الحرة، كانت، من حيث بنيتها ايضاً، غير مستقرة، خاصة لأنها تكونت في خضم تقلبات اقتصادية عنيفة ما بين الانتعاش والركود. ففي فترات الانتعاش، كانت شرق الاردن تجتذب بعض الأيدي العاملة الماهرة من فلسطين والاقطار العربية الاخرى، وفي فترات الكساد والركود كانت تغص بالعاطلين عن العمل[٢٧].

لقد وجدت الطلائع الاولى للطبقة العاملة نفسها في ظروف معيشية بالغة القسوة، محرومة من اي حماية، وفي خضم تقلبات حادة وسريعة. فهذه الطلائع فصلت، بقسوة، عن ملكية وسائل الانتاج التقليدية ولم تعد شرط تكونها كقوة عمل حرة داخل البلد نفسه، وبالاحرى لم تجد، غالباً، الرأسمالي القادر على شراء قوة عملها، لذلك تكونت بسرعة اكبر، وعلى نطاق اوسع من تكون الرأسمالية المحلية عن طريق بيع قوة عملها خارج السوق المحلي، ولا سيما في فلسطين. وتشير بعض المصادر الى ان ٤٠ ألف مواطن من شرق الاردن كانوا يعملون في فلسطين قبل ١٩٤٨، وهم من اكثر السكان نشاطاً وتفتحاً وتطوراً[٢٨].

ابان الحرب العالمية الثانية، حين انتعش النشاط الرأسمالي الداخلي واتسع نطاق السوق وعلاقات العمل ـ الرأسمالي، كانت نواة الطبقة العاملة من الطابع الكومبرادوري الفوضوي للنشاط الاقتصادي: غلاء شديد، ومضاربات، وسوق سوداء نشطة، ومبادلات تجارية متضخمة، ونمو سريع لقطاع الخدمات.

وقد كتب ماركوس ماكنزي: «بالرغم من ان بعضهم كان ثرياً قبل الحرب العالمية الثانية، الا ان معظمهم كون ثروته خلال السنوات الست الماضية، ولم تكن هناك مراقبة أو تحديد فعال للاسعار، حيث ان المحاولات الاولى التي بذلت قوبلت بحجب البضاعة عن السوق، وهكذا ارتفعت تكاليف المعيشة سريعاً ورافقتها صعوبات لدى اصحاب الدخل الثابت بمن فيهم موظفو الحكومة. واكثر من هذا، ان احد العوامل المؤثرة في ارتفاع الاسعار هي الموقع القوي للتجار انفسهم، فهم يعملون برأسمالهم الخاص ويعتمدون قليلا على البنوك. ولذلك، لديهم القوة والقدرة على تخزين البضائع وعدم تصريفها لفترة من الزمن.

«... احد مصادر ثروة التجار، وفي الحقيقة الصناعة الاساسية في البلد، هي التهريب. ولقد كانت عمّان مركز التوزيع للبضائع المهربة الى سوريا وفلسطين والعراق والسعودية»[٢٩].

الاطار التشريعي والسياسي المنظم لعلاقات العمل

أ ـ الاطار التشريعي

هذا التنامي السريع نسبياً لعلاقات العمل ـ رأس المال في شرق الاردن، وهذا الاتساع في نطاق استخدام العمل المأجور، لا سيما في سنوات الحرب الثانية وبعدها، لم يجد له الانعكاس الملائم على البنية الفوقية للمجتمع، وبشكل خاص على التشريعات المنظمة لاستغلال العمل المأجور.

لقد ظلت القوانين الوحيدة الناظمة لعلاقات العمل، حتى الى ما بعد الحقبة التاريخية التي نحن بصددها، هي القوانين العثمانية، ولا سيما احكام الكتاب الثاني من مجلة الاحكام العدلية